Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(القياس) ، فهذه الأمور وتوابعها هي موضوع هذا العلم .

ويرى الإمام الذهبي أن الإنسان بفطرته يستطيع القيام بمحاكمات صحيحة دون ماحاجة إلى دراسة المنطق ، وفي هذا يقول في النص السابق « أما الحق منه فكامن في النفوس الزكية (فلا حاجة إلى تقريره) بعبارات غريبة »[1] وهذا ما يفسر قوله في أول كلامه : « المنطق نفعه قليل » أما ضرره فيكمن في تطبيق التصورات المادية الدنيوية ، على الأمور المغيبة والأخروية فإذا ظهرت لهم المماثلة بين بعض صفات الرب جل جلاله وبعض صفات المخلوقين ، أسرعوا إلى نفي تلك الصفة الربانية ، أو تعطيلها ، مع أنه لا يلزم المماثلة حتى يسرعوا إلى تعطيل تلك الصفة الربانية أو نفيها[2] ، ولهذا الموقف وأمثاله عند أهل المنطق قال الذهبي : « وضرره وبيل » .

---

(١) بيان زغل العلم ٢٤ (مرجع سابق) ، وقد أضفت العبارة (فلا حاجة إلى تقريره) ولا يستقيم المعنى بدونها ، وقد سقطت سهواً من النساخ أو الطابع .

(٢) لأن شمول الحد عندهم مطلق ، وهو عند ابن تيمية والذهبي وعلماء الحديث والسلف نسبيّ ، فليس كل سميع يحتاج إلى جارحة يسمع بها ، كما هو عند للناطقة ، فلله سمع يليق بكماله ولا يلزم منه المماثلة أو المشابهة ، بدليل أن الآية التي نفت المماثلة عن الله تعالى هي التي أثبتت له السمع والبصر ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى ١٠] فهذه الآية تنص على أن لله سمعاً وبصراً يليقان بكمال ولا يشبهان أي سمع وبصر آخر .